السفير تشابا كوروشي،

مدير مكتب رئيس هنغاريا، المرشح لرئاسة

الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين

بيان رؤية

الحلول من خلال التضامن والاستدامة والعلوم

أولا – الحلول

في الوقت الذي تتسع فيه، أكثر من أي وقت مضى، شقة الانقسامات الجيوسياسية والأزمات المعقدة والمتطاولة الأمد، يحتاج العالم إلى إحراز تقدم فيما يتعلق بتحقيق أهدافنا المشتركة. ويؤدي تراجع الثقة دائماً إلى زيادة الصعوبة في مواجهة التحديات الكبيرة. وتتمثل مهمتنا في دعم الحلول الملموسة التي لها تأثير مباشر على حياة الناس وعلى الكوكب. والوقت ينفد، والثمن الذي ندفعه مقابل التأخير آخذ في الارتفاع. وينبغي أن يظل تركيز المداولات في الجمعية العامة والمؤتمرات المواضيعية التي تُعقد تحت مظلتها مُنصبّاً على الأثر المنشود وينبغي أن تسفر عن تبادل نتائج ملموسة.

ثانيا – التضامن

لقد التزمنا بعدم ترك أحد خلف الركب. وقد أظهرت الجائحة كيف يكون للتضامن داخل المجتمعات وفيما بين البلدان تأثير على الاستقرار والأمن الاجتماعيين والاقتصاديين. وفي أوقات الأزمات، يصبح الوفاء بالالتزامات بأن نجعل معاً عالمنا مكانا أكثر أمنا أكثر أهمية من أي وقت مضى.

ثالثا – الاستدامة

قررت الدول الأعضاء أن تنطلق معاً على درب تلبية الاحتياجات الإنمائية للجيل الحالي والحفاظ على الفرص للأجيال القادمة. ويستند ذلك الخيار إلى القناعة المشتركة بأن التنمية يجب أن تكون مستدامة. وقد حان الوقت لنرى كيفية انعكاس هذه الرؤية في قراراتنا اليومية. فالسلام والتنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية والإدماج الاجتماعي هي جوانب لا تنفصل عن وجودنا الآمن والمستدام على هذا الكوكب.

رابعا – العلوم

لقد زودتنا جهودنا المبذولة لمواجهة التحديات العالمية، مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والثورة الرقمية، بدليل مقنع عن الدور الذي يمكن أن تؤديه العلوم في تشكيل القرارات المتعلقة بالقضايا المعقدة. ويجب أن يستند برنامج التحول هذا إلى البيّنات العلمية والحكمة السياسية للمفاوضين.

الرجاء إعادة استعمال الورق

كافح العالم على مدى العامين الماضيين أسوأ جائحة شهدها في الأعوام المائة الماضية. وقد كشفت الجائحة مواطن الضعف في مجتمعاتنا، والمآزق المتعلقة بالتعاون الدولي، والحاجة إلى تعزيز قدرتنا على الصمود في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وعلى الأرجح، لن يعود عالم ما قبل الجائحة أبداً. وستكون هناك حاجة إلى بذل جهود هائلة لتجاوز هذه الأزمة المعقدة وإعادة بناء حياتنا بالطريقة المستدامة التي كنا نتوخاها قبل الجائحة.

خامسا – طابع الأزمة التي نواجهها

هناك عدد كبير من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومجلس حقوق الإنسان، فضلا عن البيّنات العلمية الوافرة، التي تعلمنا بوضوح أننا نواجه أزمة ذات طبيعة غير مسبوقة. ويمكن اعتبار التحذير الذي تلقيناه جميعاً خلال الجائحة على أنه رسالة من مستقبل محتمل.

ونحن نشهد ظهور تهديد قاتل وسلسلة من العمليات المترابطة، التي تشكل أكبر تحدٍ للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار البيئي والأمن الدولي. فإلى جانب العبء غير المسبوق الملقى على عاتق أنظمة الرعاية الصحية، كان من المثير للقلق أن نرى التعطل السريع لسلاسل الإمداد، وانكماش الاقتصادات، وتزايد معدلات البطالة، وزيادة نقص الأغذية في عدد من المناطق، وارتفاع عجز الميزانيات بشكل فلكي، وارتفاع أسعار الطاقة، وارتفاع الديون الوطنية وديون الشركات، وانتشار عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. ولانعدام الأمن أثر ضار على تعزيز حقوق الإنسان الأساسية وحمايتها. ففي بعض الأماكن، تتعرض مجموعات الأقليات العرقية اللغوية والدينية لضغوط خاصة. وعدد المهاجرين واللاجئين آخذ في الازدياد.

ويجب أن نغتنم فرصة الأزمة الحالية للاستفادة من الدروس وبناء عالم أكثر استدامة وقدرة على الصمود من أجل البشرية.

سادسا – المخاطر المترابطة أمام الأمن والرخاء البشريين

إن تصورنا التقليدي للتهديدات كان متأثرا في الغالب بعوامل الخطر ذات الطبيعة الجيوسياسية. وفي حين أنه من المرجح أن تلازمنا الانقسامات الجيوسياسية وأنها قد تتسع في بعض الحالات، فإن عواقب التنمية غير المستدامة لها تأثير متزايد على حياتنا. ويؤدي تضافر المخاطر الجيوسياسية والإنمائية إلى نشوء مجموعة خطيرة من التحديات التي تقوض استقرار أكثر البلدان والمجتمعات ضعفا، بل وتعريض آفاق البلدان والمجتمعات الأكثر ثراء للخطر. ولا يمكننا تحمل عواقب الانجراف نحو انهيار عالمي.

سابعا – التحول الذي نحتاج إليه

لا تزال الفرصة متاحة لتحقيق توازن أفضل بين تأمين البقاء في الأمد القريب والاستقرار على المدى الأطول. ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومتسقة، مسترشدين بالأهداف المشتركة، وإدخال تحول من خلال التنمية العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والتعاون الدولي. ولا يجب أن يكون التقاعس عن العمل خيارا.

ولن يُحكم علينا من خلال الأهداف التي نحددها فحسب، بل أيضا من خلال الطريق الذي نختاره والوقت الذي نستغرقه لبلوغها.

الجمعية العامة في عصر تغيير تحويلي

تتطلب التحديات التي نواجهها استجابات متسقة تمتد على مدى عقود، وتتجاوز بشكل كبير نطاق ما يمكن للجمعية العامة معالجته في عام واحد.

ثامنا - الحلول من خلال التضامن والاستدامة والعلوم

لقد أكدت الجائحة من جديد أن أيا من بلداننا لن يكون آمنا حتى تصبح جميعها آمنة. وينبغي السعي لاتخاذ معظم إجراءاتنا الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من الاستقرار والرخاء على الصعيدين المحلي والوطني، ولكن يمكن منع الأزمات في المستقبل أو تخفيفها من خلال التعاون القائم على التضامن والمسؤولية المشتركة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وسيكون من الصعب معالجة الأزمات الحالية ومنع حدوث أزمات جديدة مع التمسك بنفس العقلية والمنطق اللذين أديا إلى نشأتها. ومن الواضح أن تحدياتنا يعزز بعضها بعضا. ويتمثل أفضل نهج في البحث عن حلول منهجية وتجاوز الانعزالية في العمل. وقد قدم الأمين العام عددا من الاقتراحات الملهمة في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة". ويتطلب بعض تلك الاقتراحات أن تتخذ الجمعية العامة قرارات وإجراءات واضحة.

ولطالما كانت الجمعية العامة هي المنتدى الرئيسي لصنع القرار السياسي المتعدد الأطراف ووضع المعايير. وستبقى الهيئة الرئيسية لتحقيق المصالح السياسية. غير أنه ينبغي أن نفكر أيضا، قبل انعقاد أي مؤتمر تحت رعاية الجمعية العامة، في ما يمكن أن يقدمه لنا العلم.

واتساق العمل الذي تقوم به الجمعية العامة أثناء تنفيذ الحلول المتكاملة أمر بالغ الأهمية. وينبغي تعزيز التنسيق الاستراتيجي للإجراءات بمشاركة المكتب، وعلى مكتب رئيس الجمعية أن يدعم ذلك.

الفرص الكبيرة المتاحة خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة

ستكون هناك لحظات محورية ينبغي للجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين أن تغتنمها أثناء عملها.

تاسعا - حقوق الإنسان والاستقرار السياسي والاجتماعي

ينبغي زيادة تعميم حماية حقوق الإنسان ومكافحة جميع أشكال التمييز في قراراتنا. وتعزيز وحماية حقوق الأفراد المنتمين إلى أقليات وطنية أو إثنية ودينية ولغوية يسهمان في الاستقرار السياسي والاجتماعي وفي منع النزاعات وحلها سلمياً. ولذلك، فقد أصدرت الجمعية العامة تكليفا بعقد اجتماع رفيع المستوى في بداية دورتها السابعة والسبعين للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية.

ولعدة قرون، كان هناك ظلم تاريخي واقع على نصف البشرية. وينبغي أن يكون تمكين النساء والفتيات على رأس جدول أعمال الجمعية العامة والأمم المتحدة بوجه عام.

عاشرا - التنمية المستدامة، والإدارة المستدامة للموارد المائية، ومكافحة تغير المناخ، وحماية التنوع البيولوجي، والأمن الغذائي

لقد شارفت الفترة المتوخاة أصلا لتنفيذ خطة عام 2030 على بلوغ منتصفها. وفي حين أننا نشرع في النصف الثاني من هذا الجهد الجماعي، ينبغي تقديم حساب صادق وعميق لأدائنا، ويجب استخلاص استنتاجات رصينة.

وفي عام 2023، سيُعقد، عقب مناسبة تحضيرية رفيعة المستوى في عام 2022، أول مؤتمر شامل للأمم المتحدة بشأن المياه منذ عام 1977. وقد كان أفضل وقت لوقف الدوامة الانحدارية لأزمة المياه المتعددة الأوجه بالأمس، ولكن ثاني أفضل وقت هو الآن. فلتكن هذه السنوات هي السنوات التي يتحقق فيها إنجاز. وسيبلغ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، نقطة انتصافه. ويتيح لنا ذلك فرصة مثالية لمواجهة خياراتنا، ودمج خطتينا للمياه والمناخ، والتأكد من أن تحقيق إنجازات سيؤدي إلى تنمية أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر أمناً، فضلا عن زيادة الثقة والأمن الدوليين.

وستكون الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستُعقد في مصر، بمثابة منتدى لإعادة تقييم تعهداتنا ومستويات الطموح المرتفعة التي أُعلنت في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف. وينبغي للدورة السابعة والعشرين أن تولي الاهتمام الواجب لتحديات التكيف وللتعاون في التعجيل ببناء القدرة على الصمود في وجه آثار تغيّر المناخ التي لا مفر منها.

وينبغي للدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة أن تساعد على التأكد من تحويل الهدف الطموح لحماية التنوع البيولوجي إلى إجراءات. وسيكون هذا الأمر مهماً ليس فقط بالنسبة للأنواع المهددة بالانقراض وموائلها، ولكن أولا وقبل كل شيء لسلامة مجتمعاتنا واقتصاداتنا.

وسيكون المنتدى الدولي لتقييم الأمن الغذائي حاسم الأهمية في ضوء الاتجاهات الخطيرة التي شهدناها خلال الجائحة. وهناك حلول واعدة مراعية للطبيعة في متناولنا، ولكننا ما زلنا نسابق الزمن لمسح الجوع عن وجه الأرض.

حادي عشر - الأمن السيبراني

ستتيح التأملات في سلوك الدولة المسؤول في الفضاء السيبراني في سياق الأمن الدولي فرصة فريدة للتصدي لمزيج من العوامل المتجذرة في مجال الأمن التقليدي والفضاء السيبراني التي لها تأثير على حياتنا اليومية.

تنشيط الأمم المتحدة والجمعية العامة

سوف أستند إلى النتائج التي تحققت تحت قيادة أسلافي الممتازين وسأعمل مع الدول الأعضاء خلال الدورة السابعة والسبعين لتنفيذ هذه الولايات.

وتهدف الإصلاحات الجارية التي يقودها الأمين العام إلى تحسين القدرات المؤسسية العالمية لتنفيذ جدول أعمال متكامل، ومساعدة الدول الأعضاء في خوض الصعاب في عالم سريع التغير.

وستكون هناك حاجة لأن تتخذ الجمعية العامة إجراءات إضافية للمضي قدما بالإصلاحات التي اقترحها الأمين العام في "خطتنا المشتركة" من أجل جعل الأمم المتحدة قادرة على التصدي للتحديات الحالية والمستقبلية.

وتوفر قرارات الجمعية العامة المتعلقة بتنشيط أنشطتها ولاية واضحة بشأن كيفية تحسين عملها وتركز بشكل أكبر على تنفيذ المبادرات والقرارات المتفق عليها، مع مواءمة عملها اليومي مع الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة وخطة عام 2030.

المبادئ التوجيهية لعمليات مكتب رئيس الجمعية العامة

إن أكثر ما يفيد وضع تصور متكامل للتحديات ومواصلة مواءمة إجراءاتنا مع البيئات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والطبيعية المتغيرة هو إظهار مثال جيد على مستوى مكتب رئيس الجمعية العامة.

وعلى غرار أسلافي، سأعمل مع فريق متعدد الجنسيات يجري اختياره على أساس الكفاءة المهنية والخبرة والتوازن الإقليمي والجنساني. ومع الإبقاء على الهيكل التقليدي للمكتب، الذي يعكس المجالات الرئيسية لنشاط الجمعية العامة، سينصب التركيز بوجه خاص على القدرة على العمل في إطار نظام أفرقة العمل لإتاحة اتباع نهج للعمليات يكون متعدد التخصصات وشاملاً لعدة قطاعات.

وسيستند عمل المكتب إلى الحياد، واعتزام بناء الجسور بين الدول من أجل المساعدة على إيجاد حلول مشتركة، وفقا لأهدافنا المتفق عليها وروح ميثاق الأمم المتحدة.

والمكتب، الذي يضم عدداً صغيراً نسبياً من الموظفين المختارين، سيضطلع بعملياته بكل شفافية ومساءلة وكفاءة.

وسيمثل تنسيق الإجراءات على النحو الواجب مع الأمين العام ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وجميع أجهزة الأمم المتحدة المعنية الأخرى أولوية بالنسبة لي.

وأعتزم إجراء مشاورات موجهة نحو إحداث أثر مع منظمات المجتمع المدني، وممثلي الشباب، ومراكز المعرفة القائمة على العلم، وممثلي أوساط الأعمال، والمؤسسات المالية الرئيسية، والمنظمات الدينية. وآمل أن أتمكن من تشجيعهم على تقديم مساهماتهم إلى الجمعية العامة مع مراعاة الطابع المترابط لعوامل الخطر التي نواجهها والسمة المتكاملة للحلول التي نحتاج إليها.

> يجب على الأمم المتحدة أن "تكون [...] مرجعا لتنسيق أعمال الدول وتوجيهها نحو إدراك [غاياتها] المشتركة".
>
> – ميثاق الأمم المتحدة